وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــــة القادسيـــــــة

كليـــــــــــــة الإدارة والاقتصاد

قســـــــــــــــم إدارة الأعمال

تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية

بحث تقدمت به الطالبة

زهراء يقظان خيون

الى مجلس قسم إدارة الاعمال - كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في إدارة أعمال

بإشراف

م. الهام نعمه كاظم

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

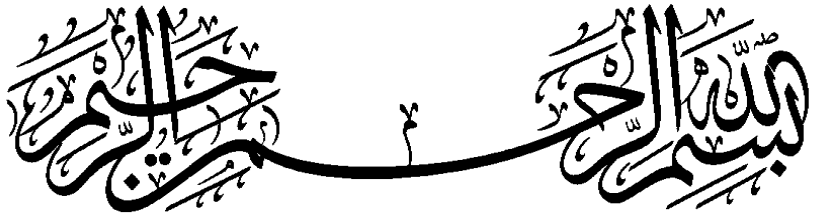

﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف (الآية ٩٩)

إلى ... من وهبني الحي

إلى ... من علمني القرآن والثبات على الحق ..... رسولي ﷺ

إلى ... الى من ألهمني العلم والصبر والايمان ..... أميري

إلى ... العترة الأطهار سيوف الحق وكلمة الصدق ..... أئمتي

إلى ... الذي سكن روحي وأهداني من عمره ..... أبي

إلى ... بحر الحب والعطاء وروضة الحنان الطاهرة ..... أمي

إلى ... من رمز التضحية والإخلاص ..... أساتذتي

إلى ... من استمد منهم الراحة والأمان ..... أخوتي

إلى ... كل من أراد الخير لي ..... أصدقائي

اليكم جميعاً اهدي ما وفقني اليه ربي اخلاصاً وعرفاناً

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وخلق الأشياء ناطقة بحمده وشكره والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق أسمه من اسمه المحمود وعلى آله الطاهرين أولي المكارم والجود . والحمد لله الذي وفقني وأعانني على اتمام هذا البحث .

ووفاءاً واعترافاً بالجميل اتقدم بالشكر الجزيل وامتناني واحترامي لأساتذتي الذين افاضوا عليه بالعلم والنصيحة وبالأخص الأستاذة (م. إلهام نعمه كاظم) .

لذلك لا املك إلا ان ارفع يدي بالدعاء لهم بالصحة والموفقية .

وأخيراً أسأل الباري عز وجل أن يجازي الجميع بالخير والبركة ويمن عليهم بالصحة والعافية .

الباحث

المقدمة

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد ، فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية ، وتشهد السنوات الاخيرة كثيراً من التطورات والتغيرات الحاسمة في مجال العمل المصرفي على سبيل المثال التنويع في المنتجات والخدمات ، استخدام أساليب وتقانات تكنولوجية حديثة ، والتوجه العالمي نحو تحرير تجارة الخدمات المالية .

تؤدي هذه التطورات إلى تعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للمصرف – والتي هي مجموعة القواعد ، والتعليمات ، والأساليب التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض بشكل منضبط ، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات ، ولعل أشهر المسميات التي تطلق على تلك الوظيفة "وظيفة منح القروض" أو "الائتمان" ، فالمركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة ، فالمركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة ، إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي ، باعتبار أن جهود وقرارات الغدارة كافة تستهدف في المقام الاول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من مجموعة من قرارات منح الائتمان والإقراض ذات جودة عالية تحقق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان ، حيث إن العائد من النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى .

وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالمياً منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب . أحدهما وهو مصرف " فرانكلين الوطني " والولايات المتحدة الامريكية ، وقد خسر عام ١٩٧٣ مبلغ ٤٠ مليون دولار ، أي ما يعادل ربع رأسمالية تقريباً ، مما ترتب عليه إعلان بنوك نيويورك قاطبة عن الامتناع عن تسديد حساباتها كل للأخر إلى أن عقد اجتماع تمت خلاله تسوية الحسابات المتبادلة ، أما المصرف الأخر فهو مصرف "هاسيت" في ألمانيا الغربية ، فقد حقق خسارة كبيرة في العالم نفسه أضطر على أثرها إلى التوقف كلياً عن الاستمرار.

وعادة ما تضع المصارف سياسة مكتوبة للإقراض توضح للعملاء متطلبات الاقتراض والتي تقوم المصارف باستخدام بتطويرها وتعديلها وتحديثها حسب مقتضيات وتطورات الظروف ،

ولا تقتصر سياسة الإقراض على تحديد الكيفية التي يتم بها تقييم طلب الاقتراض بل ينبغي أن تمتد لتشمل متابعة القروض وكذلك الإطار الذي على ضوئه تتم معالجة الديون المتعثرة .

(مطر، محمد : ٢٠٠٣، ٣٥١)

الفهرست

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	١-٢
المبحث الأول : منهجية البحث	٣
أولاً : مشكلة البحث	٣
ثانياً : أهمية البحث	٣
ثالثاً : هدف البحث	٣
رابعاً : فرضيات البحث	٣
المبحث الثاني : الائتمان المصرفي (مفهومه ، نشأته ، أنواعه)	٤
أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي	٤
المفهوم الحديث للائتمان	٥
أهمية الائتمان	٥-٦
أهداف الائتمان	٦-٧
ثانياً : نشأة الائتمان المصرفي	٧-١١
ثالثاً : أنواع الائتمان المصرفي	١١-١٧
المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث	١٨
أولاً : مجموعة السيولة وتطويرها المئوي	١٨
ثانياً : مجموعة المؤشرات الربحية وتطويرها المئوي	١٩
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	٢١
أولاً : الاستنتاجات	٢١
ثانياً : التوصيات	٢١

قائمة الإشكال والجداول

الإشكال	رقم الصفحة
الشكل رقم ٢	٨

الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم ١ : تحليل مؤشرات السيولة وتطويرها	١٨
جدول رقم ٢ : تحليل مؤشرات الربحية وتطويرها	١٩

المبحث الاول
منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في عدم توجيه الاهتمام الثاني لتحليل الائتماني المصرفي باستخدام المؤشرات المالية المختلفة لهذا جاءت هذه الدراسة لتلبية هذا الاهتمام أذ جرى اختبار المده من ٢٠١١ – ٢٠١٣ المالية بوصفها مده مستقرة نسبياً كما جرى اختبار مصرف الخليج للاستثمار لكونه من المصارف التجارية الجيدة وفقاً لترتيب المصرف قياسياً بالمصارف الخاصة في العراق .

ثانياً : أهمية البحث :

بعد التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من الأساليب العريقة لتحليل الائتمان المصرفي غير أنه مهملاً في العراق على الرغم من أن هذا التحليل يكشف عن الجوانب السلبية في أنشطة الائتمان المصرفي بهدف دراستها ومعالجتها فضلاً عن الجوانب الإيجابية بهدف تعزيزها وتطويرها.

ثالثاً : هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١. استخدام التحليل المالي الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة .
٢. إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الخليج التجاري للمدة ٢٠١١ – ٢٠١٣ .

رابعاً : فرضية البحث :

أن إجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الائتمانية سيوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة لأداره المصرف .

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي (مفهومه ، نشأته ، أنواعه)

أولاً : مفهوم الائتمان :

قبل الحديث عن تحليل الائتمان لابد لنا من التطرق الى مفهوم الائتمان والتسهيلات الائتمانية وانواعها ، إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض ، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة بالإقراض او المداينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث : ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بانواعها .

والأدق في تبيان معنى الائتمان : هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة او كمية من النقود في الحاضر ، مقابل وعد بالدفع في المستقبل ، وينظر اليه من ناحيتين :

الأولى : من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري ، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها ، وفيها يزيد السعر ، لأن الثمن مؤجل ، وهذا ما يسمى بـ "الائتمان التجاري".

الناحية الثانية : هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً متأملاً اعادته في المستقبل مضافاً اليه الفائدة المترتبة عليه ، وهذا ما يعرف بـ "الائتمان المصرفي".

- وتعرف وظيفة الائتمان في المصرف بانها : تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، او على اقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر .
- وعليه فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة او عمولة معينة أن يمنح عميلاً (طبيعياً أو معنوياً) بناءاً على طلبه سواء أكان في الحال أم بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة اخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، او اقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل او تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير . (شحاته ، حياة : ١٩٩٩، ١٠٤)

- ❖ وينظر الى الائتمان المصرفي – أيضاً– كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري (فرد أو شركة اعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل. (الزبيدي ، محمود، ٢٠٠٢، ١٨)
- ❖ كما عرف الائتمان بانه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً ام معنوياً ، بان يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".
- ❖ ومع شدة الطلب على الائتمان المصرفي فقد نظر اليه كونه منظومة تزود الافراد والمؤسسات في الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة للحصول على اكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطر ممكنة ، ويتسع المفهوم هنا ليشمل فضلاً عن الأموال القصيرة الأجل منح خطابات الضمان والبيع التأجيري ، وبطاقات الضمان ، والقروض المشتركة ..... فالملاحظ هنا تباين تواريخ استحقاقات هذه الائتمانات وتباين استخداماتها ، فضلاً عن تباين انواعها والغرض منها . (خطيب ، منال : ٢٠٠٤، ٤)

المفهوم الحديث للائتمان :

الائتمان هو عملية التعامل مع المخاطر وليس تجنبها ، وهذا يعني قيام ادارة الائتمان بدراسة وتحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالمعاملة الائتمانية ، بهدف الحد والتقليل من مخاطر الائتمان لضمان استمرارية الائتمان والحد من التعثرات الائتمانية . (آل سيف ، مجلة الخط: ٢٠١٤)

أهمية الائتمان :

يمكن النظر الى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين ، الأولى وفقاً لمواجهة نظر البنك التجاري ذاته ، والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي ، فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستمرار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الاهداف التي تسعى الى تحقيقها . ويتحقق ذلك لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار

المصرفي بأهم أصول البنك التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك . ومن خلاله يستطيع البنك أن يساهم في بدوره في اقتصاد البلد .

- كما يعد الائتمان الاستثمار الاكثر خطورة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعنية ولم يحسن القدرة في الحد منها أو إدارتها .
- ومن جانب أخر فإن للائتمان المصرفي دون بالغ الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الابعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك .
- لم تنشأ الحاجة إلى الائتمان المصرفي من فراغ ، بل جاءت نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيارات الاقتصاد ((أي اقتصاد)) وتيارات الانفاق فيه ، وقد أدى هذا الوضع المستمر والمتغير مع طبيعة حركة الاقتصاد المستمر والدائمة إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض ((Surplus)) وفي وقت ما ، ووحدات لديها عجز في ذات الوقت .
- وبسبب ذلك فقد أعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب أخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ، فالائتمان المصرفي في حالة الكماشة يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، وكلا الحالتين تسبب أثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الاحيان معالجة تلك الاختلالات عندما تحدث في هيكل الاقتصاد . (آل سيف، مصدر سابق ص٤)

أهداف الائتمان :

- وضع أفضل الأسس والسياسات الخاصة بتمويل المخاطر والتأمين عليها ، ورسم الخطة الرئيسية الشاملة والرامية إلى توفير أقصى حماية مالية لأصول وموجودات ومسؤوليات الشركة وبأقل كلفة ممكنة والإشراف على تنفيذ كافة الأحكام والإجراءات المنظمة لها بما يحقق الاستخدام الأمثل للميزانية المخصصة لتمويل المخاطر بشتى أنواعها .
- تطوير وتحديث أنظمة الدليل المالي الموحد ، ووضع المعايير والأسس المحاسبة بمهنية عالية ، وبما يضمن تحقيق أقصى درجات المحافظة على مال الشركة .

- مواكبة تطوير الأنظمة المحاسبية وإصدار الحسابات الختامية والتقارير المالية على أسس ومعايير معتمدة دولياً ، يوفر أقصى درجات المرونة والدقة والسرعة .
- تحقيق رقابة حقيقية على كافة المصروفات والإيرادات والتسويات القيدية وتبويبها وقيودها وترحيلها للسجلات وإعداد التحاليل الخاصة بها مع تطبيق معايير رقابية تهدف للمحافظة على الأصول والموارد التابعة لإدارة نشاط مشاريع المجموعة المختلفة .

(عبد الحميد: ٢٠١٠، ٧٢)

ثانياً : نشأة الائتمان المصرفي :

وزيادة في توضيح مفهوم الائتمان رأينا أن نعطي لمحة تاريخية عن نشوء المصرف وعن مفهوم الوساطة المالية :

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة ، لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها . ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه . (فلوح، صافي: ١٩٩٩، ١٣)

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وشيوع استعمال النقود وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع ، و تسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، وذلك بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائع ، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما اديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية أنتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية و الخدمات المصرفية المتعددة الاشكال من جهة أخرى . (حمزه، محمود: ٢٠٠٤، ٤٥)

ومن هنا يرى البعض أن الوظيفة الرئيسية للمصرف كمؤسسة مالية متخصصة ، هي وظيفة الوساطة المالية ، وتعني هذه الوظيفة ببساطة شديدة قيام المصرف بتعبئة المدخرات من الإفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع ، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية ، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الإفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية والاستثمارية و الشخصية المختلفة . ويمكن عرض تلك الصورة من علاقة وفقاً للشكل الآتي :

الشكل (٢)

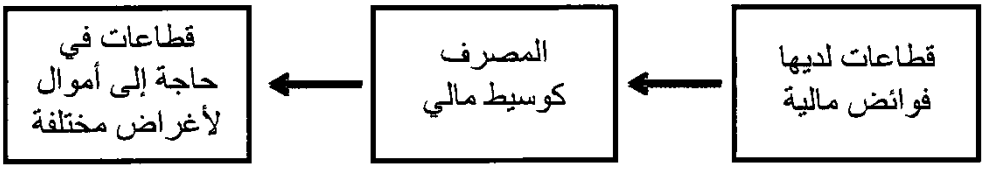

ووفق ما سبق أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدقيق فيما بين القطاعات وبهذا يمكن القول أن الائتمان المصرفي قد نشأ أصلاً عندما قام الذين لديهم فوائض مالية بتقديم الأموال إلى الطالبين لها من ذوي العجز وفق شروط أتفق عليها فيما بينهم . ثم ما لبثت هذه العلاقة الشخصية أن انقلبت إلى علاقة موضوعية بتطوير شكل و وظيفة الوسيط المالي إذ يقوم ألان معظم ذوي الفائض بإيداع أموالهم لدى المصارف و المؤسسات المالية الأخرى .

وضمن هذه العلاقة الموضوعية يستطيع المصرف من خلال ما يمارسه من أنشطة مختلفة أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة التي تشكل العلاقة وفق الشكل أعلاه وهي :

١. المدخر (المودع) .
٢. المقترض (المحتاج) .
٣. المصرف (الوسيط) .

- **المدخر (المودع)** : لأن الفائض من الأموال يعتبر عبئاً على مالكه لذلك فهو يسعى سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً إلى إبداعه لدى المصرف أملاً في تحقيق عائد يتمثل ذلك العائد عادة في الفوائد التي تدفعها المصارف للمودع مقابل تنازله عن أمواله مؤقتاً ، وكذلك درجة المخاطر التي يتعرض لها وشكل الظروف النقدية والاقتصادية السائدة .

- **المقترض (المحتاج)** : يحصل الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون على ما يحتاجون إليه من أموال من المصارف نظير تكلفة تمثل الفائدة التي يدفعها المقترضون للمصارف ، والتي تتناسب مع حجم الأموال المطلوبة والمخاطر التي ترتبط بذلك والزمن الذي سيتم خلاله الاستفادة من تلك الأموال وأيضاً شكل الظروف النقدية والاقتصادية السائدة .
- **المصرف (الوسيط)** : وهي الجهة التي تقرب بين القطاعات التي يتوفر لديها فائض من الأموال والقطاعات الأخرى التي تحتاج إلى الأموال ، ووساطته هنا تتطلب منه القدرة على المحافظة على أموال المودعين والقدرة على استرداد أمواله من المقترضين ، وعملية هذا يعرضه إلى كثير من المخاطر لذلك فهو يسعى إلى تحقيق عائد يمثل الفرق بين ما يدفعه وبين ما يحصل عليه ، على أن يتناسب هذا الفرق مع درجة المخاطر التي يتعرض لها ويغطي جميع المصارف ، وأيضاً يتناسب مع شكل الظروف الاقتصادية والنقدية السائدة .

(الزبيدي، محمود: مرجع سابق ، ٣٣)

ويرتبط بأداء المصرف لهذه الوظيفة الجوهرية أهمية مراعاة التخصيص الكفء لهذه المدخرات عند ضخها للأغراض المختلفة وبما يهدف إلى تحقيق أهداف المصرف وفي الوقت نفسه مراعاة الأطر النقدية والمالية والضوابط الناظمة لذلك داخل المجتمع ، وهو ما ينعكس إيجابياً على تحقيق تنمية متوازية وشاملة يسهم فيها الجهاز المصرفي بدور فعال و يتم توظيف فعاليات وآليات العمل المصرفي وانصهارها في منظومة قومية واحدة . (غنيم، أحمد :١٩٩٩، ٦)

فللسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة تأثيرها في سياسة منح الائتمان ، من حيث رغبة الدولة في تشجيع الائتمان لتنشيط الوضع الاقتصادي ، أو رغبة الدولة في تشجيع صادرات معينة ، أو تنشيط المنشأت السياحة أو صناعة معينة أو أيجاد صناعات معينة في مناطق جغرافية محددة .

ويرى البعض أن الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس ائتمانية معينة ، حيث أن لدى كل مصرف سياسة ائتمانية وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض – كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد ، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من

العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ، وفقاً للموقف ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم .
(حنفي، عبد الغفار، وأخرون: ١٩٩١، ١٤٠)

وتتمثل أسس منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف بالنقاط الرئيسية التالية :

١. **توافر الأمان لأموال المصرف** : وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحمل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

وتوافر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعتبر من العوامل الهامة التي يأخذها المرصف بالحسبان لاتخاذ القرار بشأن منح القرض أو عدم منحه . فالمصرف بطبيعته مؤسسة تعمل بأموال الغير أكثر مما تعمل بأموالها الخاصة ، وعدم حرص المصرف على سلامة توظيفاته لا يقتصر أثره في الخسائر الرأس مالية نتيجة عدم قدرته على استرداد أو تحصيل جانب من القروض التي منحها للعملاء يترتب عليها تأكل حقوق أصحاب الملكية للمصرف فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى تهديد حقوق المودعين المتعاملين مع المصرف وإلى سلسلة من عمليات سحب الودائع التي تتراكم آثارها السلبية بشكل متصاعد .

٢. **تحقيق الربح** : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة ، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية . فعائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات المصرف على الرغم من الإيرادات الأخرى التي يستطيع المصرف تحقيقها من أنشطته الغير إقراضية .

٣. **السيولة** : يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف ، أي النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ، وهدف السيولة دقيقة لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة

المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة وبخاصة في مجال منح القروض فالقروض تمثل ربحية عالية للمصرف وهي ذات سيولة منخفضة بالقياس إلى الأنواع الأخرى من الاستثمارات ، مع مراعاة الضوابط التي يقرها المصرف المركزي بصدد الاشراف والرقابة على المصارف . (فلوح، صافي: مرجع سابق، ١٠١)

٤. **طبيعة الودائع** : تتعدد أنواع الودائع ، والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع ، ومسؤولية المصرف تجاه مودعيه تؤثر بلا شك في طريقة توظيف الاموال ، وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه وبالتالي في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض . وعلى سبيل المثال ، كبر عدد حسابات الودائع وصغر قيمتها يمكن المصرف من التوسع في الإقراض عما يمكن أن يكون الوضع عليه لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها.

(عبد الحميد، عبد المطلب : ١٩٩٩، ١٠٨)

ثالثاً : أنواع الائتمان المصرفي :

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض والسف المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها في مجموعات كما يلي :

١. **من حيث المدة** : وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال من الائتمان :

أ. **الائتمان قصير الاجل** : وتتراوح مدته بين ٣٠ يوم ولا تزيد مدته عن عام واحد ، وهو عادة ما يستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع ، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض في العادة .

ب. **الائتمان متوسط الاجل** : وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر ، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها .

ج. **الائتمان طويل الاجل** : وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات . وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة .

٢. **من حيث الغرض منه** : تمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية عادة بأحد الأشكال التالية :

أ. **الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج)** : وهو الاموال التي تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

ب. **الائتمان التجاري** : وهو الذي يهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية .

ج. **الائتمان الاستهلاكي** : أي القروض والسلع لأغراض استهلاكية ، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية ، مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة ، فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى .

٣. **من حيث الضمانات المرتبطة بها** : ويكون الضمانة شخصية أو عينية :

أ. فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان ، بل يكتفي مانح الائتمان بوعد يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين ، أي يؤخذ بالحسبان شخص الضمان والثقة به .

ب. أما الائتمان العيني فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض ، بعد تقديمه أموالاً عينية أو متداولة ضماناً لتسديد هذا الائتمان .

٤. **من حيث الشخص المقترض** : يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى :

أ. **ائتمان مصرفي خاص** : هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص ، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات ، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة .

ب. **ائتمان مصرفي عام** : هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة و الهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالية و على الظروف الاقتصادية والسياسة والمالية.

(فلوح، صافي: مرجع سابق، ١٠٢)

كذلك يمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لشيوع عرضه في المراجع العلمية وطريقة استخدامه من قبل المصارف إلى .

١. الائتمان المباشر النقدي .
٢. الائتمان غير المباشر .
٣. الائتمان الدولي .
٤. الائتمان المشترك .
٥. الائتمان التأجيري .

١) الائتمان النقدي المباشر :

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية ، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها و محددة بعقد الائتمان .

وأكثر أنواع الائتمان النقدي المباشر هي :

- **الحساب الجاري المدين** : ينظر إلى الحساب الجاري المدين على أنه تعهد المصرف بأن يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة . ويستفيد العميل من ذلك أما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى ، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات .
- الائتمان المباشر (القروض والسلفيات النقدية) : تشكل القروض والسلفيات النقدية أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً . وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء أكانت تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أم تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل . وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما تختلف باختلاف طرق السحب منها ، وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طريقة تسديدها . ويتميز الائتمان المباشر بشكل قروض وسلف بوصف الهيكلية العائدة لها . ويقصد بذلك تحديد القيمة ، والاقساط ، والاستحقاق ،

والضمانة ، والفائدة ، والغرض من القرض ، أو السلفة . وعملية توصيف الهيكلية هي بحد ذاتها جزء من التحليل الائتماني فالشروط الموضوعة على القروض والسلف يجب أن تتناسب وحقيقة وضع طالب الائتمان وإلا كانت سبباً في إحداث الخلل في تحقيق الغاية منها وبالتالي في عدم القدرة على التسديد في تواريخ استحقاقها .

- **الكمبيلات المخصومة** : تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي في القصير الأجل . فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر أخر في تاريخ محدد . والمصرف يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها ، ويقوم المصرف بمطالبة المدين بقيمتها . ولهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهما من أشكال الائتمان المصرفي المباشر .

٢) الائتمان غير المباشر :

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر . وكما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان تعهداته وإيفاءه لالتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف .

والنوع التالية هي الأشكال الاكثر شيوعاً لصور الائتمان المصرفي غير المباشر :

- **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)** : شكل مهم من أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية ، وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف .

أي أن هناك علاقة بين شخص يحتاج إلى مال فيبحث عنه وشخص آخر يقرضه ، فيكون الاول المقترض أي المدين والثاني المقترض أو الدائن ، إلا أن الثاني

تأميناً لدينه يطلب ضمانة ، فيدخل عندئذ شخص ثالث يلتزم مع المدين بتسديد الدين ضمن شروط الإقراض وفي تاريخ الاستحقاق .

- **الاعتماد المستندي** : وسيلة مصرفية ابتكرها الفكر المصرفي لخدمة التجارة الخارجية . وبشكل عام هو كتاب صادر عن المصرف يتعهد بموجبه لجهة معينة (المستفيد) بدفع مبلغ معين ضمن شروط تذكر بكتاب فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق ومستندات تثبيت تنفيذ جميع الشروط والأحكام الواردة بكتاب الاعتماد . ويعتبر الاعتماد عقداً رضائياً يقوم على الاعتبار الشخصي للعميل وينعقد بتوافر رضاء أطرافه بحيث يلتزم المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية بناءً على التزام عملية بالوفاء بقيمته مع الفوائد المتفق عليها و العمولات ، ويعتبر عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقرض أو الخصم و عمليات البيع ، لذا عندما يقرر المصرف فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الاول على سلامة مركز العميل المالي ، وعلى ما توفره له حيازة المستندات من حماية تتمثل في رهن على البضائع ، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي جميع الأخطاء التي قد تنشأ.
- **بطاقات الائتمان** : تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي انتشر في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ . وبطاقة الائتمان تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشترات إلى المصرف خلال ٢٥ يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء . ولا يدفع العميل فوائد للمصرف على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة ، إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد ، أما المصرف فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة .

٣) الائتمان الدولي :

تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي . وهي تمارس دوراً فريداً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية ، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل

القصير ، لذلك فإن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والاوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

٤) الائتمان المشترك :

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف . إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة . ولذلك فإن المصارف أدخلت الائتمان المشترك الطويل الأجل ، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف .

٥) الائتمان التأجيري :

يعتبر التمويل التأجيري شكلاً جديداً للائتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصرف بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الإعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة . في التمويل التأجيري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجودات مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه . ولذلك فإن التمويل التأجيري يمثل ائتماناً مصرفياً مباشراً فالعلاقة بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال ، فالعميل (المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثيل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ .

وهكذا نجد أن الائتمان المصرفي قد نشأ عندما قام الذين لديهم فوائض مالية بإيداعها لدى المصرف ، ومن ثم قيام المصرف – باعتباره الوسيط – بتوجيه هذه الأموال إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ذلك وفق أسس وقواعد ائتمانية معنية تضمن الحفاظ على أموال المصرف وتحقيق الربحية . كما نجد أن أشكال الائتمان المصرفي تنوعت وتطورت ، وذلك إبتداءاً من الائتمان النقدي المباشر كالقروض والسلفيات النقدية مروراً بالكفالات والاعتمادات المستندية ، ومن ثم بطاقات الائتمان ... وذلك تبعاً لتطور الاحتياجات التمويلية وتعاظم حجم المشروعات الاستثمارية .

(الزبيدي، محمود: مرجع سابق: ٢٠٠٢، ٩٤-١١٥)

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

أولاً : مجموعة مؤشرات السيولة وتطورها المئوية :

من الجدول (١) الخاص بمجموعة مؤشرات السيولة المئوية نلاحظ ما يأتي :

الجدول (١)

تحليل مؤشرات السيولة وتطورها المئوي خلال المدة من ٢٠١١ – ٢٠١٣

ت	مؤشرات السيولة	مؤشرات السيولة المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢:٣×١٠٠	٢:٤×١٠٠	٣:٤×١٠٠
	١	٢	٣	٤			
١	مؤشر النقدية الجاهزة إلى مج الحسابات الجارية والودائع .	٠,٤٢٥	٠,٥٠٦	٠,٦١٠	%١١٩	%١٤٣,٥	%١٢٠,٥
٢	مؤشر مج النقدية الجاهزة إلى مج الودائع والالتزامات	٠,٣٩١	٠,٣٩٩	٠,٤٧٨	%١٠٢	%١٢٢,٢	%١١٩,٧
٣	مؤشر النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع .	٠,٥١٥	٠,٥٦٠	٠,٦٢٠	%١٠٨,٧	%١٢٠	%١١٠,٧

نلاحظ من الجدول (١) أعلاه ما يأتي :

١. أن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مج الحسابات الجارية والودائع كانت بمقدار ٠,٤٢٥ نقدية جاهزة أحتفظ بها المصرف خلال سنة ٢٠١١ أما المبلغ المتبقي من الأرصدة الحسابات الجارية والودائع مقدار ٠,٥٧٥ فقد وجهها المصرف نحو الاستثمارات وأرتفع المؤشر إلى ٠,٥٠٦ عام ٢٠١٢ ثم أرتفع المؤشر إلى ٠,٦١٠ عام ٢٠١٣ بمقارنة بنسبة الأساس ٢٠١١ .

٢. أن مؤشر مج النقدية الجاهزة إلى مج الودائع والالتزامات الأخرى كانت بمقدار ٠,٣٩١ لسنة ٢٠١١ من مجموع الودائع والالتزامات الأخرى لمجابهة التزاماته الجارية الفورية أما المبلغ المتبقي ومقداره ٠,٦٠٩ فقد وجهها المصرف إلى الاستثمارات أخرى مختلفة ونلاحظ ارتفاع في المؤشر في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بمقارنة مع سنة الأساس ٢٠١١.

٣. أن مؤشر مج النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيدة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع فقد كانت بمقدار ٠,٥١٥ في سنة ٢٠١١ من مجموع الحسابات الجارية والودائع أما المبلغ المتبقي منه ٠,٤٨٥ فقد وجهه المصرف نحو الاستثمارات ارتفعت النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع في السنوات اللاحقة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ بمقارنة مع سنة الأساس ٢٠١١ .

ثانياً : مجموعة مؤشرات الربحية وتطورها المئوية :

من الجدول (٢) الخاص بمجموعة المؤشرات الربحية وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي :

الجدول (٢)

تحليل مؤشرات الربحية وتطورها المئوية خلال المدة ٢٠١١ – ٢٠١٣

ت	مؤشرات الربحية	مؤشرات السيولة المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	١٠٠×٢:٣	١٠٠×٢:٤	١٠٠×٣:٤
	١	٢	٣	٤			
١	مؤشر صافي الربح إلى الفوائد الدائنة بعد الضرائب	٢,٠٣١	١,٦٣٧	٠,٨٥٣	%٨٠,٦	%٤١,٩	%٥٢١
٢	مؤشرات هامش الفائدة الى مجموع الموجود أن المتداولة .	٠,٠٢٥	٠,٠٤٣	٠,٠٦٨	%١٧٢	%٢٧٢	%١٥,٨
٣	مؤشرات فوائد القروض والسلف الى متوسط قيمة القروض والسلف الممنوحة	٠,٣٧٨	٠,٤٥١	٠,٩٥١	%١١٩,٣	%٢٣٨,٣	%١٩٩,٧

نلاحظ الجدول (٢) أعلاه أن :

١. مؤشر صافي الربح إلى الفوائد الدائنة بعد الضرائب كان بمقدار ٢,٠٣١ من أصل الفوائد الذاتية ٢٠١١ ، البالغة مليار دينار عراقي وهي قيمة عالية جداً ثم الحفظ لقيمة هذا المواش إلى ١,٦٣٧ ثم انخفضت مره أخرى إلى ٠,٨٥٣ عام ٢٠١٣ .

٢. أن مطش الفائدة كان ٠,٠٢٥ من أصل أجمالي الموجودات المتداولة علم ٢٠١١ بعبارة أخرى أذا كانت ارصده أجمالي الموجودات المتداولة و العاملة في المصرفات مليار دينار عراقي فأن ٠,٠٢٥ هي هامش الفائدة المتحققة مقابل صافي الموجودات المتداولة .

٣. يشير مؤشرات فوائد القروض والسلف إلى إيرادات المصرف من تشغيل الأموال المودوعة لديه من القروض والسلف ونلاحظ إن الإيرادات المصرف من هذا النشاط كانت بمقدار ٠,٣٧٨ قياساً بمتوسط قيمة القروض والسلف ٢٠١١ وهذه نسبة إيرادات عالية ٣٧,٨%.

ومن الأمور المهمة جداً ويجب الإشارة إليها أن مؤشر فوائد القروض والسلف إلى متوسط قيمة القروض والسلف لا يمكن أن يؤخذ بمعزل على المؤشرات الثالث في الجدول (٢) وهو مؤشر هامش الفائدة إلى مج الموجودات المتبادلة إذ أنه بطحل المؤشرات الثاني ويعطي بعد طرحه منه صافي ربح المصرف بعد أن ينزل تكاليف الفوائد المدفوعة إلى مودعي الأموال في المصرف سواء أكانت حسابات جارية أم ودائع أو غيرها .

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

١-يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على اساس الثقة المتبادلة بين الطرفين الدائن (المصرف) والطرف المدين (المقترض).

٢-ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين الاستثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة .

٣-سعى المصرف الى القيام بتوجيه امواله واموال مودعيه الى الاستثمارات والائتمان بوصفها من اكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل.

٤-ان مؤشرات المقترضين ايضاً كانت جيدة مقارنة بالحسابات الجارية والودائع خلال المدة المبحوثة .

ثانياً : التوصيات :

١-توصي الباحثة بتعزيز الثقة بجمهور الزبائن حتى يتم تنشيط الائتمان النقدي والاستثمارات اكثر فضلاً عن الانشطة المصرفية الاخرى التي يقوم بها المصرف.

٢-توصي الباحثة ادارة المصرف بالاستمرار على السياسة المعتدلة الخاصة بين السيولة والربحية تجنباً للمخاطر التي تصاحب اعادة الظروف الغير طبيعية التي يمر بها العمل المصرفي في العراق بالوقت الحاضر .

٣-توصي الباحثة ادارة المصرف بتشجيع موظف المصرف على اكمال دراستهم الأولية والعليا في امور المحاسبة والمالية والمصرفية بهدف تطوير الموارد البشرية في المصرف .

٤-توصي الباحثة ادارة المصرف بإدخال التقنيات الحديثة وتدريب بعض موظفيه على استعمال هذه التقنيات فضلاً عن الاطلاع على الاساليب المتقدمة في بعض الدول في العالم المتقدم بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص .

المصادر

١. مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص٣٥١ .

٢. شحاته ، حياة – مخاطر الائتمان في المصارف التجارية ، مكتبة أنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩ .

٣. هادي ال سيف ، مجلة العدد – ٤١ ٢٠١٤/٨/٦م .

٤. خطيب ، منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية – رسالة ماجستير – جامعة حلب ، ٢٠٠٤م ص٤ .

٥. هنيدي ، منير إبراهيم – أدارة البنوك التجارية – مكتبة العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٦ ص٧٢ .

٦. فلوح ، صافي – محاسبة المنشأت المالية – منشورات جامعة دمشق ، ط ٨ ، ١٩٩٩ ، ص١٣ .

٧. حمزة ، محمود – الاعتمادات المستندية وكفالات المصرفية في المصارف التجارية السورية ودورها في الاقتصاد الوطني – رسالة ماجستير جامعة دمشق .

٨. غنيم ، أحمد – صناعة قرارات الائتمان والتموين في أطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف ، مطابع المستقبل ، ط٢ ، ١٩٩٩ ص٦ .

٩. حنفي ، عبد الغفار – أبو قحف ، عبد السلام – الإدارة الحديثة في البنوك التجارية – الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص١٤٠ .

١٠. عبد الحميد، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وأدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٨ .